الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة التاسعة والخمسون
المعقودة يوم الاربعاء
٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 1 0 1983
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة التاسعة والخمسين

الرئيس : السيد ابراشيفسكي (بولندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع)

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/37/L.17 و Corr.1 ، و A/37/L.18 و A/37/L.19 و A/37/L.21 و A/37/L.22 و A/37/L.23 و A/37/L.28 والمتعلقة بالبند ٣٣ من جدول الأعمال

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المقدم من اللجنة السياسية الخاصة في الوثيقة A/SPC/37/L.15 والمتعلق بالبند ٦٧ من جدول الأعمال

الأماكن المخصصة للمكاتب في المقر

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/37/SR.59
6 January 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن تبلغ موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

82-58322

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٥

تنظيم الأعمال

١ - الرئيس : قال ان رئيس الجمعية العامة ابلغه في جلسة عقدت مؤخرا انه يعتزم الانتهاء من الدورة الحالية للجمعية العامة يوم الثلاثاء ٢١ كانون الأول/ديسمبر . وعلى ذلك ينبغي على أعضاء اللجنة ان ينتهوا من اعمالهم بحلول يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر على اكثر تقدير .

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع)

٢ - السيد فوران (مراقب الحسابات) : رد على طلب بعض المعلومات في اطار المادة ١٥٤ من النظام الداخلي أبداه ممثل المملكة المتحدة في ختام الجلسة الثامنة والخمسين للجنة ، فقال ان الجمعية العامة وافقت على مخصصات اضافية صافية تبلغ ٢٠٠ ٧٢١ ٦ دولار ، ناتجة عن نفقات تبلغ ١٠٠ ٨٠٤ ٧ دولار مطروحا منها ايرادات تبلغ ٩٠٠ ٨٢ ١ دولار . وبالاضافة الى ذلك أحاطت اللجنة الخامسة علما باحتياجات خدمة المؤتمرات في عدد من الوثائق التي تتضمن التقديرات المنقحة للآثار المالية المترتبة وبياناتها ، التي نظرت فيها اللجنة . وقد قدرت احتياجات خدمة المؤتمرات هذه على اساس التكلفة الكاملة ؛ وكما حدث في السنوات السابقة ستقدم الاحتياجات الفعلية فيما بعد في ورقة نهائية .

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/37/L.17 و Corr.1 ، و A/37/L.18 ، و A/37/L.19 ، و A/37/L.21 ، و A/37/L.22 ، و A/37/L.23 ، و A/37/L.28 والمتعلقة بالبند ٣٣ من جدول الاعمال (A/C.5/37/70)

٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : عرض شفويا تقرير اللجنة الاستشارية ، فقال ان هذه اللجنة قد قبلت المقترحات الواردة في الوثيقة A/C.5/37/70 ، مع تحفظات قليلة . وقد اقترح في الفقرة ١٣ (أ) رفع مستوى وظيفة امين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى الرتبة مد - ١ ، مما سيكون بمثابة اعادة تصنيف لوظيفة من رتبة ف - ٥ . ومن الاجراءات العادية للجنة الاستشارية ألا تؤيد مقترحا كهذا قبل أن يوافق عليه قسم التصنيف التابع لادارة شؤون الموظفين . ووقت نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الوثيقة ، انهى اليها ان قسم التصنيف لم يعط بعد موافقته . وعلى ذلك ينبغي على ممثل الامين العام ان يبلغ اللجنة الخامسة بحالة مقترح اعادة تصنيف وظيفة الرتبة ف - ٥ الى الرتبة مد-١ .

٤ - وأضاف قائلا انه ، كما كشفت النفقات في سنة ١٩٨٢ ، عندما يكون احد برامج العمل مثقلا على النحو الموضح في الوثيقة A/C.5/37/70 ، لا يكون من الممكن في كل الاحوال انفاق كل المبلغ المخصص للغرض . وقد تم تطبيق بعض الوفورات في الطلبات المعروضة الان على اللجنة ، كما هو مذكور في الفقرة ٢٩ من بيان الأمين العام . الا ان اللجنة الاستشارية ترى ان الاعتمادات الاضافية التي يبلغ مجموعها ٣٠٠ ٦٦٨ دولار (٣٠٠ ٥٤٦ دولار تحت الباب ٣ ألف - ٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ؛ و ٤٠٠ ٨٩ دولار تحت الباب ٣ دال ؛ و ٦٠٠ ٣٢

(السيد مسيلي)

دولار تحت الباب ٢٨) كفيلة بأن تغطي برنامج العمل الموضح في بيان الامين العام. وسيكمل هذا المبلغ ، بطبيعة الحال ، بالمبلغ الذى سبقت الموافقة عليه في الدورة السادسة والثلاثين . وختم كلمته قائلا ان احتياجات خدمة المؤتمرات المتصلة بذلك ، والتي سيتم النظر فيها في سياق البيان الموحد عن تكاليف خدمة المؤتمرات ، تقدر بمبلغ ١٠٠ ٨٣٣ دولار .

٥ - السيد بيغين (مدير شعبة الميزانية) : اشار الى اعادة تصنيف وظيفة امين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على نحو ما هو مقترح في الفقرة ١٣ (أ) من الوثيقة A/C.5/37/70 ، فقال ان قسم التصنيف التابع لادارة شؤون الموظفين ينتهي احيانا من اجراءاته التصنيفية بسرعة طيبة ولكن تبين ان من الضرورى ، في الحالة الراهنة اجراء بعض الاستفسارات الاضافية بعد الاستعراض الأولي . وقال انه ، نتيجة لذلك ، لا يستطيع الافادة بعد عن الحالة النهائية للوظيفة المعنية . وختم كلامه قائلا ان الامانة العامة تود ، والحالة هذه ،ان تؤجل المسألة الى الدورة التالية .

٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه اذا قررت اللجنة ان تتبع اقتراح ممثل الأمين العام ،فسيتعين حذف مبلغ ٧ ٠٠٠ دولار من الباب ٣ دال ، مما سيقلل مجموع الاعتمادات الاضافية المطلوبة تحت هذا الباب الى ٨٢ ٤٠٠ دولار . وفضلا عن ذلك فان المبالغ المعتمدة للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين تحت الباب ٣١ ستنخفض من ١١ ٤٠٠ دولار الى ٧ ٣٠٠ دولار على ان يقابلها مبلغ مساو في باب الايرادات ١ .

٧ - السيد اوكيبو (كينيا) : تساءل عما اذا كان يمكن لمدير شعبة الميزانية التنبؤ ، استنادا الى تجربته في الماضي مع مثل هذه الطلبات ، بما اذا كان الارجح ان قسم التصنيف سيؤكد اعادة التصنيف المقترحة في الفقرة ١٣ (أ) من الوثيقة A/C.5/37/70 ام سيرفضها .

٨ - السيد زينيل (غانا) : قال انه يفهم انه حدث فعلا تبرير لاعادة تصنيف الوظيفة المعنية فاذا كان حدث فعلا ، فما ضرورة الانتظار الى السنة التالية لتناول المسألة مرة اخرى كما اقترح مدير شعبة الميزانية ؟ وختم كلمته قائلا انه يبدو ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لا تجد أية صعوبة في اعادة التصنيف ، اعتمادا على ما أسفرت عنه مداولات قسم التصنيف .

٩ - السيد بيغين (مدير شعبة الميزانية) : قال انه مادام قسم التصنيف ليس مستعدا بعد للاعلان عن قرار بشأن اعادة التصنيف المعنية ، فليس لديه ما يضيفه لزيادة الامر وضوحا .

١٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الخامسة تواجه وضعا غريبا . فقد قدم الامين العام وثيقة تقترح اعادة تصنيف احدى الوظائف ، ولكن يبدو من المعلومات المقدمة الى اللجنة الاستشارية والكلمة التي ادلى بها لتوه مدير شعبة الميزانية ان مقترح اعادة تصنيف تلك الوظيفة مقترح مؤقت . وقد ابلغت الامانة العامة اللجنة الخامسة انها لم تحدد بعد ما اذا كان ينبغي اعادة تصنيف الوظيفة الى رتبة مد-١ لأن عملية التوصل الى هذا التحديد لا تزال مستمرة . ونظرا لذلك ، فان مدير شعبة الميزانية سيكون في وضع محرج بعض الشيء اذا هو حاول التنبؤ بنتيجة العملية .

(السيد مسيلي)

١١ - وأضاف قائلا ان رأيه الشخصي ان عددا من الوفود في اللجنة ، تريد ان يعاد تصنيف الوظيفة . ولكنه يوصي بحذف مبلغ ٠٠٠ ٧ دولار من تقدير الامين العام ما دام لم يتم تقديم اى مقترح نهائي الى الامانة العامة . وتستطيع اللجنة ان تقرر بعد ذلك ، اذا تأكدت اعادة التصنيف فيما بين دورات الجمعية العامة ، ان يستوعب المبلغ الاضافي وقدره ٠٠٠ ٧ دولار .

١٢ - السيد زينيل (غانا) : اشار الى انه اراد فقط ان يستوضح الامر فيما يعتقد انه كان انطباء عاما في اللجنة ، وانه سيهتدى بحكمة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وبأنه لا يمكن اتخاذ اجراءات الا استنادا الى معلومات كافية .

١٣ - السيد اوكييو (كينيا) : قال ان وفده يحبذ اقتراح رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الذى يرجو من الامين العام استيعاب مبلغ الـ ٠٠٠ ٧ دولار المذكور ، وانه على استعداد لتقديم مقترح رسمي يتمشى مع ذلك . ولكنه مضطر للاشارة الى ان الوضع غريب فعلا ، حيث عومل مقترح مقدم كتابة من الامين العام الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة ، كمقترح مؤقت مقدم من ادارة شؤون الموظفين .

١٤ - السيد مونغوين (جمهورية الكاميرون المتحدة) : قال ان هذه ليست المرة الاولى التي تشهد فيها اللجنة مناورة كهذه . ومن حسن الحظ ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد وجدت حلا ، وأنه ينبغي على اللجنة الخامسة ان تتصرف بناء على توصيتها .

١٥ - السيد بانغورا (سيراليون) : تساءل عما اذا كان التأخير سيعوق امين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على اى نحو في اداء مهامه . ذلك انه يجب الا يعطى للفصل العنصرى اى متنفس . وقال ان المسألة مهمة جدا بالنسبة لوفده وللوفود الاخرى التي اختارت عدم الاشتراك في المناقشة .

١٦ - السيد كيلو (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان الولايات المتحدة لم تكتف بالمجاهرة مرارا وبشدة بمناهضة الفصل العنصرى بل ان تصرفاتها ، سواء العامة والخاصة ، قد برهنت على التزامها بالقضاء على هذه الممارسة البغيضة .

١٧ - وأضاف قائلا ان وفده يعتقد اعتقادا ثابتا ، مع ذلك ، ان الدفع بمبالغ ضخمة من المال الى خزائن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومركز مناهضة الفصل العنصرى لن يفيد في التعجيل بالقضاء على الفصل العنصرى . فالأموال التي تخصص لهاتين الهيئتين يتم انفاقها على البعثات ، مما يعطي البعض فرصة زيارة بلدان ما كان باستطاعتهم ان يزوروها بطريق آخر ، كما أنها توفّر وظائف لعدد قليل من الناس ، رغم انهم ليسوا من الذين يعانون في ظل الفصل العنصرى ، وكذلك تستخدم في الدعاية ، التي ربما جعلت قلة من الناس على وعي بالفصل العنصرى ، وان يكن ذلك مشكوكا فيه للغاية . وباختصار ، لا يكاد يوجد اى سبب للأمل في ان يؤدى مبلغ اضافي قدره ٣٠٠ ٦٦٨ دولار ، خلاف تكاليف خدمة المؤتمرات ، الى مساعدة المساكين الذين يعانون في ظل الفصل العنصرى ، أكثر مما يساعدهم المبلغ الذى يزيد على المليون دولار والمخصص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في

(السيد كيلر ، الولايات المتحدة الامريكية)

الميزانية البرنامجية الحالية او المبلغ الذى يزيد على ٣ ملايين من الدولارات والمخصص لمركز مناهضة الفصل العنصرى . ان هيئات الامم المتحدة المسؤولة عن محاربة الفصل العنصرى ، تتوفر لها موارد كافية تماما لأداء مهمتها . وينبغي ان يكون باستطاعتها ان تضطلع بالانشطة المعتمدة في مشاريع القرارات قيد الدراسة دون تجاوز المبالغ المخصصة من قبل . وعلى ذلك فان وفد الولايات المتحدة طلب اجراء تصويت على الموافقة على الآثار المالية المترتبة . وأوضح ان الولايات المتحدة ستصوت ضد هذا الاعتماد ، على اساس ان المخصصات الاضافية لن تحقق شيئا وستؤدى فقط الى زيادة الانصبة المقررة على الدول الاعضاء ، وأنه لا يليق أن تمول موارد الامم المتحدة سفر ممثلي ما يسمى بحركات التحرير الوطنية .

١٨ - الرئيس : اقترح ، في ضوء توصيات اللجنة الاستشارية ، أن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأنها اذا اعتمدت مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/37/L.17 و Corr.1 ، و L.18 ، L.19 و L.21 ، و L.22 ، و L.23 ، و L.28 فستلزم اعتمادات اضافية مجموعها ٣٠٠ ٦٦١ دولار في اطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، تقسم بالطريقة التالية : ٣٠٠ ٥٤٦ دولار تحت الباب ٣ ألف - ٣ ، و ٤٠٠ ٨٢ دولار تحت الباب ٣ دال ، و ٦٠٠ ٣٢ دولار تحت الباب ٢٨ . وسيلزم اعتماد اضافي بمبلغ ٣٠٠ ٧ دولار تحت الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) يجرى مقابلته بزيادة بنفس المبلغ في تقديرات الايرادات تحت باب الايرادات ١ (الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) . وقدرت الاحتياجات من خدمات المؤتمرات ، على أساس التكلفة الكاملة ، بمبلغ ١٠٠ ٨٣٣ دولار .

١٩ - اعتمد اقتراح الرئيس بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل ٧ مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت .

٢٠ - السيد بيدرسن (كندا) : قال ان معارضة بلده الشديدة للفصل العنصري معروفة تماما ، وذكر أن كندا امتنعت عن التصويت لأسباب مالية ، وأن هناك نقصا في الرقابة المالية على أوجه الانفاق المشار اليها في الفقرة ٣ من الوثيقة A/C.5/37/70 . وأضاف انه على الرغم من أن بعض جوانب أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تستحق الدعم ، فان برنامجها ككل طموح أكثر مما ينبغي وغير انتقائي بدرجة كافية ، وهكذا فان المبالغ المطلوبة غير مبررة تبريرا كاملا . وقال ان تخصيص الاعتماد الخاص البالغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار والمشار اليه في الفقرة ١٥ ينبغي أن يكون خاضعا لمراقبة شديدة في الوقت الذي ينبغي ألا تمول فيه الأنشطة المتعلقة بالحظر النفطي من الميزانية العادية .

٢١ - السيد موراي (المملكة المتحدة) : قال انه رغم معارضة بلده لنظام الفصل العنصري فقد صوّت ضد التوصيات لاعتبارات ميزانوية . وأضاف انه لو كان قد أجرى تصويت مستقل على كل من مشاريع القرارات ، لكان وفده قد امتنع عن التصويت على مشروعي القرارين A/37/L.21 و L.23 ، ولكان قد صوّت ضد مشروعي القرارين A/37/L.17 و L.28 . فالمشروع الأخير بالذات يحمّل الميزانية العادية عبئا لا داعي له بالنص على القيام بأنشطة أسندها الميثاق بالفعل الى مجلس الأمن .

٢٢ - السيد بارتلت (جامايكا) : قال ان وفده لو كان حاضرا أثناء التصويت لصوّت لصالح اقتراح الرئيس .

٢٣ - السيد سغريرا (اسبانيا) : قال ان موقف بلده ازاء الفصل العنصري معروف تماما . ولو كان هناك تصويت منفصل على كل من مشاريع القرارات المختلفة لامتنع وفده عن التصويت على مشروع القرار A/37/L.17 ولصوّت ضد مشروع القرار A/37/L.19 ولصالح مشاريع القرارات A/37/L.18 و L.21 و L.22 و L.23 و L.28 .

٢٤ - الآنسة نيباتاكوسول (تايلند) : قالت ان وفدها صوّت لصالح الاقتراح على الرغم من أن لديه تحفظات تتعلق بالفقرتين ٤ و ١٠ من مشروع القرار A/37/L.17 وبالفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار A/37/L.19 التي أشارت الى بعض البلدان التي تقيم تايلند علاقات دبلوماسية معها .

٢٥ - السيد يوتشام (شيلي) : قال ان وفده صوّت لصالح الاقتراح . ولو كان هناك تصويت منفصل لامتنع الوفد عن التصويت على مشروع القرار A/37/L.22 ولأحجم عن الاشتراك في التصويت على مشاريع القرارات A/37/L.17 و L.19 و L.28.

٢٦ - السيد كروم (هولندا) : قال ان معارضة بلده للفصل العنصري معروفة تماما . وذكر أن وفده صوّت ضد الاقتراح لأسباب تتعلق بالميزانية .

٢٧ - السيد هولبورن (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : قال ان رأي وفده في الفصل العنصري معروف للجميع . وذكر أن الوفد صوّت ضد الاقتراح لأسباب مالية . ولو كان هناك تصويت منفصل لامتنع وفده عن التصويت على مشاريع القرارات A/37/L.18 و L.21 و L.23.

٢٨ - السيد غبرو (اثيوبيا) : رحب بالقرار الذي اتخذته اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالحاجة الى تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن مسألة الفصل العنصري . وذكر أن وفده يأمل في اعادة تصنيف وظيفة أمين اللجنة الخاصة بأسرع ما يمكن لتمكينه من الوصول الى كبار الرسميين الحكوميين .

٢٩ - السيد غوه (سنغافورة) : قال انه على الرغم من أن وفده صوّت لصالح الاقتراح فان لديه تحفظات فيما يتعلق بمشاريع القرارات A/37/L.17 و L.18 و L.19 ، ولا سيما فيما يختص بالذكر الانتقائي للبلدان .

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المقدم من اللجنة السياسية الخاصة في الوثيقة A/SPC/37/L.15 فيما يتعلق بالبند ٦٧ من جدول الأعمال (A/C.5/37/83)

٣٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ، وهو يقدم شفويا تقرير اللجنة الاستشارية ، أن الأمين العام قدّر أنه سيلزم ٧٠٠ ٦٩٧ دولار لتنفيذ الأنشطة المترتبة على مشروع القرار . ومن ذلك المبلغ سيقع مبلغ ١٠٠ ٥٩٠ دولار تحت الباب ٢٧ ، ومبلغ ٦٠٠ ١٠٧ دولار تحت الباب ٢٨ .

٣١ - وأضاف ان اللجنة الاستشارية توصي بقبول تقديرات الأمين العام تحت الباب ٢٧ . وفيما يتعلق بالباب ٢٨ لاحظت اللجنة أن معظم المبلغ المطلوب سيلزم للخبراء الاستشاريين والخدمات المشتركة وتعتبر اللجنة أن الباب ٢٨ كبير بدرجة تسمح باستيعابه لبعض تلك التكاليف ولهذا توصي بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار يستخدم معظمها في تعيين خبراء استشاريين . وسيلزم مبلغ ٦٠٠ ٦٤ دولار تحت الباب ٣١ سيجرى مقابلتها بزيادة بنفس المبلغ تحت باب الايرادات ١ .

٣٢ - السيد كيلر (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ان حكومته تؤيد وجهة النظر القاضية بأن التعريف الفعال بأنشطة الأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من مثل هذه الأنشطة ، ولكن لديه تحفظات تتعلق بمحتواها . وذكر أن وفده لعب دورا نشيطا في صياغة مشروع القرار A/SPC/37/L.15 وسعى للحصول على تقديرات للتكاليف التي ينطوي عليها . وللأسف فان هذه الطلبات الخاصة بالحصول على معلومات لم تلق استجابة في أية مرحلة من مراحل عمل لجنة الاعلام ، والآن ليس لدى الوفد الا مجرد دقائق قليلة للنظر في الأرقام المقدمة . ان مثل هذه الحالة لا يمكن قبولها .

(السيد كيلر ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٣٣ - واستطرد قائلا ان وفده صوّت ضد مشروع القرار في اللجنة السياسية الخاصة وأنه سبق أن أعرب عن معارضته لتخصيص اعتمادات اضافية في اطار البند ٦٧ من جدول الأعمال . وبالنظر الى حجم ميزانية ادارة شؤون الاعلام التي تتضمن بنودا كثيرة ذات أولوية منخفضة ، يبدو أنه يمكن استيعاب تكاليف تنفيذ مشروع القرار في اطار الميزانية الحالية للادارة . وقال ان وفده يطلب اجراء تصويت على الآثار الادارية والمالية .

٣٤ - السيد الشاهنكرى (الأردن) : قال ان البيان المقدم من الأمين العام في الوثيقة A/C.5/37/83 لا يتناول الفقرة ٢٥ من مشروع القرار المتعلقة بتوسيع وحدة الشرق الأوسط والبلدان العربية . وذكر أن وفده يود معرفة ما اذا كانت أحكام الفقرة ستنفذ بدون تخصيص أية اعتمادات مالية أم لا .

٣٥ - السيد نكونكو (الكونغو) : قال ان من المؤسف أن وفد الولايات المتحدة طلب التصويت . ان هناك حاجة محددة لانشاء هياكل أساسية اعلامية في البلدان النامية وأنه ينبغي ملاحظة أن توصيات لجنة الاعلام اعتمدت بتوافق الآراء في تلك اللجنة . واذا لم تعتمد اللجنة الخامسة الآثار الادارية والمالية ، فسوف يكون لذلك أثر ضار على عمل بعض وحدات الأمانة العامة . ولذلك فان وفده سوف يصوّت لصالح اقرارها .

٣٦ - السيد لحلو (المغرب) : قال ان الحل التوفيقي الذى ظهر في لجنة الاعلام يقتضي من الأمم المتحدة أن تعمل لتوحيد الدوائر الاعلامية وأن تمد ادارة شؤون الاعلام بالموارد اللازمة . وأضاف ان طلبات تخصيص اعتمادات لتنفيذ مشروع القرار A/SPC/37/L.15 طلبات متواضعة وينبغي أن تعتمدها اللجنة الخامسة . وذكر أن توسيع وحدة الشرق الأوسط والبلدان العربية أمر هام أيضا . وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الوحدة مسؤولة عن البرامج التليفزيونية والاذاعية على السواء .

٣٧ - السيد منصورى (الجمهورية العربية السورية) : قال انه ينبغي زيادة وظائف وحدة الشرق الأوسط والبلدان العربية وتوسيع الوحدة نظرا لأنها تنتج برامج تليفزيونية واذاعية للبلدان الناطقة باللغة العربية . ويبدو أن الأمين العام غفل في بيانه (A/C.5/37/83) عن أحكام الفقرة ٢٥ من مشروع القرار ، ومن المحتمل أن يكون ذلك عن غير تعمد . ويود وفده أن يعرف ما اذا كان عدم وجود أية اشارة محددة الى الوحدة يعني أن ثمة موارد كافية متاحة بالفعل في مكان آخر في ادارة شؤون الاعلام ويمكن نقلها ، أم لا .

٣٨ - السيد ألبورنوس (اكوادور) : قال انه تم التوصل الى توافق للآراء في لجنة الاعلام وفي اللجنة السياسية الخاصة بشأن أحكام مشروع القرار ، ولكن وفد الولايات المتحدة ، الذى يهتم فقط بالأمور المتعلقة بالميزانية ، طلب اجراء التصويت في اللجنة الخامسة . وذكر أن أحكام مشروع القرار في مصلحة البلدان النامية التي يشكل سكانها أكبر مجموعة مفردة من الشعوب الممثلة في الأمم المتحدة . ومن الواضح على أية حال أن بعض الأنشطة المقترحة يمكن تمويلها من الاعتمادات المخصصة في الدورة السادسة والثلاثين .

٣٩ - السيد غاريدو (الفلبين) : قال ان وفده يحبذ الموافقة على الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار .

٤٠ - السيد فونتين أورتيز (كوبا) : قال ان تطوير نظم الاعلام في البلدان النامية أمر ضروري وكذلك توفير الموارد المناسبة لادارة شؤون الاعلام حتى يتسنى لها تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وقال ان اقامة مراكز اعلام اقليمية في البلدان النامية هو وسيلة لتوسيع نطاق قدراتها الاعلامية . وأضاف أن وفده سيصوت لصالح الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار ، وكان يأمل أن يتم اقرارها بدون تصويت .

٤١ - السيدة اسبينوزا دى لويز (كولومبيا) : قالت ان وفدها يؤيد الملاحظات التي أبداها ممثل اكوادور ويأمل ألا تكون هناك حاجة للتصويت .

٤٢ - السيد أكاشي (وكيل الأمين العام لشؤون الاعلام) : أشار الى مشروع القرار A/SPC/37/L.15 وأكد لممثلي الأردن ، والمغرب ، والجمهورية العربية السورية أنه يرى أن الفقرة ٢٥ تعد من الأحكام البالغة الأهمية . وقال انه قد تم النظر في هذا بمنتهى الجدية في سياق اضفاء الطابع الاقليمي على الاعلام الذى ستجرى دراسة بشأنه طبقا للفقرة ٢٧ من توصية لجنة الاعلام . وقال انه يتطلع قدما الى النظر في ايجاد بعض الطرق الملموسة لتنفيذ الفقرة ٢٥ من مشروع القرار في المستقبل القريب في جلسات لجنة الاعلام القادمة .

٤٣ - السيد أوكيو (كينيا) : قال ان وفده ، بوصفه عضوا في لجنة الاعلام ، يولي أهمية كبيرة للمسائل المتصلة بالاعلام . وان الأفكار التي برزت حتى الآن والنوايا التي ظهرت في مشروع القرار A/SPC/37/L.15 هي خطوة جديدة نحو فهم التعقيد الذى تتسم به نظم الاعلام في اطار المجتمع الدولي . وقال ان وفده يؤيد بلا تردد الموافقة على الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار A/SPC/37/L.15 .

٤٤ - السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت وقال ان وفده يولي أهمية كبيرة لأنشطة الاعلام في الأمم المتحدة ، ويعتقد رغم هذا أن ادارة شؤون الاعلام لديها موارد كافية لتنفيذ البرامج التي عهدت بها اليها الجمعية العامة . وقال ان وفده عارض بصفة دائمة الموافقة على اعتمادات اضافية أثناء فترة الميزانية لأنه يعتقد أن مثل هذا الاجراء يشكل خرقا لنظام الميزانية ، ويحجب الحاجة الى انتهاج الاقتصاد في استخدام الموارد ، ويؤدى الى زيادات لا مبرر لها في اعتمادات الميزانية . ولذلك ، يعتقد وفده أن تمويل البرامج الجديدة التي تظهر أثناء فترة الميزانية يجب أن يتم عن طريق اعادة توزيع الموارد على أن توضع أولويات الدول الأعضاء في الاعتبار . ونظرا لذلك فان وفده سيمتنع عن التصويت .

٤٥ - الرئيس : اقترح على ضوء توصيات اللجنة الاستشارية أن تقوم اللجنة الخامسة بابلاغ الجمعية العامة أنها اذا اعتمدت مشروع القرار A/SPC/37/L.15 فسيلزم رصد اعتمادات اضافية مجموعها ١٠٠ ٦٤٠ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ موزعة كالتالي : ١٠٠ ٥٩٠ دولار تحت الباب ٢٧ و ٠٠٠ ٥٠ دولار تحت الباب ٢٨ . وسيلزم اعتماد اضافي قدره ٦٠٠ ٦٤ دولار تحت

(الرئيس)

الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) تقابله زيادة بنفس المقدار في تقديرات الايرادات تحت الباب ١ (الايرادات الواردة من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) .

٤٦ - أعتمد اقتراح الرئيس بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٢٢ عضوا عن التصويت .

٤٧ - السيد امنيوس (السويد) : تكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت ، وقال ان وفده امتنع عن التصويت لأنه يعتقد أنه ، في الوضع المالي والميزانوى الراهن ، يجب أن تكون الموارد التي خصصت بالفعل لأنشطة الاعلام في السنوات القلائل الماضية كافية للقيام بأى أنشطة اضافية .

٤٨ - السيد هولبورن (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : قال ان وفده صوت لصالح الاقتراح رغم موافقته على التحفظات التي أبدتها بعض الوفود بشأن الميزانية . وقال ان تصويته تأثر بالجهود الرامية الى تدعيم خدمات الاعلام في فيينا لاطلاع الشعوب الناطقة بالألمانية في أوروبا وما على أنشطة الأمم المتحدة ، ومن المهم للغاية للأمم المتحدة أن توفر خدمات اللغة الألمانية في أوروبا .

٤٩ - السيدة دى هيدار فارى (بلجيكا) : قالت ان بلجيكا قد امتنعت عن التصويت لأنها تعتقد أن امكانيات اعادة توزيع الموارد في ادارة شؤون الاعلام لم تستنفد بعد .

٥٠ - السيد موراى (المملكة المتحدة) : قال ان وفده أعرب مرارا أثناء نظر اللجنة السياسية الخاصة في البند ٦٧ عن قلقه للآثار المالية المترتبة على الاقتراحات المقدمة رغم أنه استطاع أن ينضم الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/SPC/37/L.15 . ومطلوب الان من اللجنة أن توافق على التقديرات البالغة ١٠٠ ٦٤٠ دولارا علما بأنه لم تقدم اليها أية معلومات عن الآثار البرنامجية المترتبة على مشروع القرار . وعلاوة على ذلك فقد تقرر انه لا يمكن استخدام الموارد الموجودة حاليا لتغطية الأنشطة المقترحة . ونظرا لهذه الظروف فقد امتنع وفده عن التصويت .

٥١ - السيد تاكاسو (اليابان) : قال ان وفده صوت لصالح مشروع القرار لأنه يولي أهمية كبيرة لمسألة تعزيز الأنشطة الاعلامية ، فهي أداة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق تفهم كبير وتأييد واسع للأمم المتحدة . وقال ان وفده يعلم تماما بالجهود الجادة التي تبذلها ادارة شؤون الاعلام للقيام بأنشطة جديدة بقدر الامكان في اطار الموارد القائمة ، ورغم ذلك فلا ينبغي تفسير التصويت الايجابي من جانب وفد اليابان على أنه تأييد لكل جوانب تقرير الأمين العام (A/C.5/37/83) ، ويأمل الوفد أن تواصل ادارة شؤون الاعلام بذل كافة الجهود للقيام بأنشطتها في اطار الموارد القائمة .

٥٢ - السيد بدرسن (كندا) : قال ان وفده قد امتنع أساسا عن التصويت لأنه يعتقد أنه ليست هناك حاجة لاجراء دراسة عن امتلاك تابع أرضي للأمم المتحدة ، وعلاوة على ذلك فقد خلصت وحدة التفتيش المشتركة الى أن منافع امتلاك التابع الأرضي لا تتناسب مع التكلفة وليس فيه خير تحقيق لمصالح المنظمة .

٥٣ - السيد الصفتي (مصر) والسيد زينيال (غانا) قالا انهما لو كانا حاضرين أثناء التصويت لصوتا لصالح اقتراح الرئيس .

الأماكن المخصصة للمكاتب في المقر (A/37/7/Add.12 و A/C.5/37/48)

٥٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الأمين العام يطلب ٣٠٠ ٩١٩ ٦ دولار من أجل بنود مختلفة متعلقة بالأماكن المخصصة للمكاتب في المقر . وتتصل أغلب البنود المطلوبة بتأجير مساحات للمكاتب في المبنى الثاني لشركة UNDC . وهناك أيضا تقديرات للنفقات المتصلة بخدمات الدعم ، وقد بينت الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام (A/C.5/37/48) عدد الموظفين المطلوبين .

٥٥ - وقال ان اللجنة الاستشارية قدمت في تقريرها (A/37/7/Add.12) معلومات مفصلة عن طلب الأمين العام وعرضت توصياتها ، ومنها التوصيات الخاصة بالموظفين الاضافيين المطلوبين . وأوصت اللجنة الاستشارية باجراء تخفيض قدره ٢٠٠ ٥٧٨ ١ دولار في تقديرات الأمين العام وبذلك يصل الاعتماد الاضافي المطلوب تحت الباب ٢٨ دال الى ١٠٠ ٣٤١ ٥ دولار . وسينشأ اعتماد اضافي قدره ٢٠٠ ٣٧ دولار تحت الباب ٣١ تقابله زيادة بنفس المبلغ في تقديرات الايرادات تحت بساب الايرادات ١ . وقال ان من الضروري أيضا أن تؤخذ في الاعتبار الزيادة المتوقعة في الايرادات من تأجير المباني والتي تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار . وتبعا لذلك ينبغي أن تنقح باتجاه الزيادة الايرادات الواردة تحت باب الايرادات ٢ (الايرادات العامة) .

٥٦ - السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان التزاحم في مباني الأمانة العامة حاليا هو نتيجة حتمية لقرارات الجمعية العامة التي اتخذت طوال عدة سنوات . وقال ان وفوده ووفودا أخرى كثيرة عارضت دائما النمو في البرامج . ونتيجة للتزايد في المقررات السابقة للجمعية العامة تواجه اللجنة مشكلة حقيقية فعلا وحلها مكلف للغاية .

٥٧ - وقال ان الاختيارات محدودة . فليس هناك شك في أن الحالة الراهنة في المقر غير معقولة ، فطوال السنوات الماضية كانت البيروقراطية تتزايد ومع تزايدها تتناقص المساحات المتاحة المخصصة للمكاتب . وقبل ذلك بعدة سنوات اتخذت مقررات تسمح بتأجير مساحات للمكاتب خارج موقع المقر ، رغم أن تلك المساحات كانت باهظة التكاليف في نيويورك . وخلال الأيام القلائل القادمة ستوافق اللجنة على انشاء وظائف جديدة ؛ ومثل هذه المقررات غالبا ما ينظر اليها منعزلة ، غير أن كل منها يعمل على تفاقم مشكلة توفير المساحات الاضافية للمكاتب .

٥٨ - ومضى يقول ان النمو في البرامج مشكلة حقيقية فعلا ، وانه بسبب انشاء ادارات جديدة وتوسع الادارات الحالية . وبسبب الظاهرة المستمرة ، ظاهرة " قفز الرتب " ، هناك الآن حاجة الى حيز مساحة قدرها ٠٠٠ ٣٠٠ قدم مربع خارج موقع المقر . ونظرا للزيادة الراهنة في عدد موظفي الأمانة العامة في جميع المواقع التي توجد فيها الأمم المتحدة ، فلن يمكن حل مشكلة توفير

(السيد كيلر ، الولايات المتحدة الأمريكية)

المساحات المخصصة للمكاتب بالموافقة على الاقتراحات المعروضة على اللجنة . وان لم يحدث كبح للجماح في كل مرحلة من مراحل عملية الموافقة على البرامج ، فان اللجنة ستواجه بطلبات أخرى لتخصيص مساحات اضافية للمكاتب .

٥٩ - وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان هناك توسعا يجرى بالفعل في كل موقع من مواقع الأمم المتحدة ، فهناك مشاريع التوسع في المقر ، وتشييد مرافق جديدة للمؤتمرات في نيروبي ، ومقترحات للتوسع في مباني الأمم المتحدة في أديس أبابا وسانتياغو ، وهذه بضعة أمثلة فقط للحقائق المادية للنمو المبالغ فيه في البرامج .

٦٠ - وقال ان التوسع غير المقيد في المرافق المكتبية في الأمانة العامة قد نتج عن زيادة البيروقراطية الدولية ذاتها . ومن المستحيل ايجاد أى مبرر لهذا النمو في وقت تقل فيه الخدمات التي يتلقاها دافعو الضرائب من حكوماتهم . ولذلك فان وفده ليس في موقف يسمح له بتأييد اقتراحات الأمين العام .

٦١ - السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده يجد صعوبات في فهم ما جاء في تقرير الأمين العام (A/C.5/37/48) بشأن المساحات المخصصة للمكاتب في المقر . فلم يوضح التقرير لماذا أثيرت في عام ١٩٨١ مسألة استئجار ٢٠٠٠٠٠ قدم مربع كمساحات لمكاتب الأمم المتحدة و ١٠٠٠٠٠ قدم مربع لمكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي رغم أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي كان قد قرر ألا يستخدم هذه المساحات . وأضاف ان تقرير الأمين العام لم يتضمن أية معلومات تبرر الحاجة لانفاق اضافي أساسي لتأجير مساحات تخصص للمكاتب . وقال ان وفده يطلب مزيدا من المعلومات كتابة من الأمين العام تبين ما هو الموقف بشأن الأماكن المخصصة للمكاتب . ويود وفده أن يعرف بصورة خاصة ما هي المساحات الحالية الموجودة في المقر وكم قدما مربعا تشغلها كل ادارة من الادارات والمراكز والأقسام وكم هي المساحة الاضافية التي ستكون لكل منها بعد أن تتاح للأمم المتحدة المساحات الجديدة المستأجرة ، وعما اذا كان أى من المساحات الجديدة سيبقى دون استخدام . فمثل تلك المعلومات ستساعد الدول في الحصول على فكرة أوضح عن الموقف فيما يتعلق بالمساحات المخصصة للمكاتب .

٦٢ - وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن وفده يتساءل لماذا كان من الضرورى اخلاء الأمكنة المستأجرة الخاصة بالمكاتب قبل الموعد ، للانتقال الى المبنى الثاني لشركة UNDC رغم أن هذا المبنى أكثر تكلفة بكثير . وأضاف ان تقرير الأمين العام قد حاول أن يبين المزايا التي تعود على المنظمة من مثل هذا الانتقال غير أن وفده يرى أن هناك حاجة الى اجراء مزيد من الدراسة لمعرفة ما اذا كانت المزايا الادارية تساوى حقا الانفاق الكبير الاضافي على استئجار مساحات للمكاتب في مبنى UNDC 2 . وعلى ضوء هذه الاعتبارات وانتظارا لتلقي المزيد من المعلومات من الأمين العام لن يستطيع وفده تأييد الاقتراحات المعروضة على اللجنة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥